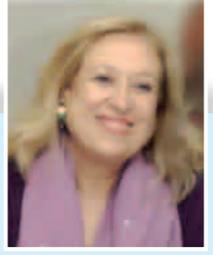


الإدماج المالي لباعثي المشاريع من الشباب والشابات :

برنامج مندمج ومتكامل  
لتعميق المعرفة وتعزيز قدرات  
مؤسسات الإقراض ورواد الأعمال

بيت «كوثر» المرجعي لتبادل المعلومات حول النوع الاجتماعي :

فضاء معرفي إلكتروني  
حول قضايا المرأة العربية



د. سكيبة جوراوي

المديرة التنفيذية

لعل ما ميز تدخلات المركز وبرامجه للعام 2018، والسنوات القادمة من خطته الاستراتيجية -2017- 2021 اعتمادها أكثر فأكثر على مساهمات أعضاء الشبكة العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد»، بحثا وتدريباً ومناصرة وانخراطاً في الديناميكيات الإقليمية والدولية وبالأخص خطة التنمية المستدامة 2030، التي مثلت مظلة لبرامجه وأنشطته في الخطة الاستراتيجية.

و«أنجد» هي شبكة عربية إقليمية أطلقها «كوثر» منذ سنة 2002 بهدف خلق فضاء حوار وبحث وتدريب وتبادل الخبرات، وقد سعى المركز إلى المحافظة على جسور التواصل وعلاقات التعاون والتبادل مع مختلف الأعضاء. فلم تنقطع مساهمات أعضاء الشبكة في مختلف مخرجات المركز طيلة السنوات الماضية. وتوج هذا المسار بدعم الأجنحة لمشروع جديد حول تعزيز قدرات أعضاء شبكة النوع الاجتماعي حول «تحقيق أهداف التنمية المستدامة» ينفذ في أربعة بلدان عربية هي الأردن والبحرين وسلطنة عمان وتونس.

وقد راهن المركز ضمن خطته الاستراتيجية الحالية على شبكة «أنجد» باعتبارها تشكل رصيда بشريا وفكريا وجب استثماره من أجل تحقيق نجاعة أفضل سواء على مستوى تدخلات «كوثر» ومختلف برامجها بشكل خاص، أو على مستوى العمل التنموي في المنطقة العربية بشكل عام، في ضوء المستلزمات والمقتضيات التي فرضتها خطة التنمية المستدامة 2030. إذ تعتبر الشبكة منذ بعثها فضاء متعدد التوجهات والأنشطة وفضاء متميزا لتحفيز الخبرات الإقليمية من أجل التركيز على المواضيع ذات الأولوية وتعزيز الحوار في مجال النوع الاجتماعي والتنمية.

ويعتمد «كوثر» في عمله على مقاربات وآليات فاعلة تسهم في تعزيز بيئة إقليمية ووطنية يتساوى فيها الرجال والنساء على مستوى الحقوق والممارسات وتتلاشى فيها كل مظاهر التمييز والعنف والفوارق بين الجنسين، حيث يعمل الرجال والنساء سويا من أجل الرفاه الإنساني للجميع.

جدير بالذكر أن أهداف مركز «كوثر» تلتقي مع جوهر أهداف التنمية المستدامة من حيث التركيز على الأبعاد المتصلة بالتمكين الشامل والمساواة والمحافظة على استدامة البيئة، لاسيما الهدف الخامس «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات» والهدف العاشر «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها»، وكذلك التوجه نحو إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في باقي الأهداف

- داخل البلدان وفيما بينها»، وكذلك التوجه نحو إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في باقي الأهداف

# برنامج مندمج ومتكامل لتعميق المعرفة وتعزيز قدرات مؤسسات الإقراض ورواد الأعمال

منذ سنة 2011 و بفضل الدعم المتواصل لبرنامج الخليج العربي للتنمية، قام مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بتطوير وتنفيذ العديد من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز قدرات مؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات في مجال التثقيف المالي. إذ يؤمن مركز «كوثر» أنه لا يمكن العمل من أجل التمكين الاقتصادي للنساء والشباب طالما لا يمكن لهؤلاء النفاذ إلى الخدمات المالية المتاحة لهم ولا يجيدون استعمالها بما يستجيب إلى حاجياتهم وأوضاعهم المالية. وهو ما جعل المركز يضع مسألة دعم الشمول المالي للنساء والشباب، عن طريق تعزيز قدرات مسدي الخدمات المالية وغير المالية وعمالئهم في مجال التثقيف المالي، من أهم أولوياته للمساهمة في الحد من الفجوات الموجودة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الأهداف 1 و 4 و 5 و 10 و 17.

ولئن أحرزت الدول العربية تقدماً على مدى العقد الماضي من حيث مستويات الثقافة المالية ومبادرات التعليم المالي والشمول المالي بفضل الجهود المشتركة للبنوك والمصارف المركزية والحكومات والمنظمات غير الربحية المختلفة، ما تزال المنطقة العربية متأخرة عن المناطق الأخرى. إذ يمتلك نحو 30 % فقط من السكان البالغين في الدول العربية معرفة مالية مناسبة، مقابل معدل عالمي يبلغ 34 %. وبالإضافة إلى معاناة المرأة العربية من إقصاء واضح في المعاملات المصرفية والمالية، تجدر الإشارة إلى وجود فجوة في نسب الثقافة المالية بين الرجال والنساء في الدول العربية، حيث يبلغ معدل المعرفة المالية 27.7 % لدى النساء مقابل 33.5 % لدى الرجال. وذلك وفقاً للمؤشر العالمي للمعرفة المالية للعام 2015.

وللحد من هذه الفجوات ومزيد دعم قدرات الفئات التي يستهدفها مركز «كوثر» من النساء والشباب في المنطقة العربية، يقوم المركز بدعم قدرات شركائه من مؤسسات التمويل الأصغر وخاصة منظمات المجتمع المدني في مجال التثقيف المالي واستخدام المعارف المكتسبة في عملهم ونقلها إلى عملائهم والعملاء المحتملين الذين يترددون في

تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أعلى مستويات الإقصاء المالي في العالم حيث تبلغ نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية 18 في المئة، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمتوسط الخاص بالدول النامية والمقدرة بـ 43 في المئة. ومن العوامل الرئيسية وراء ذلك، نذكر ضعف معارف عملاء المؤسسات المالية وخاصة عملاء مؤسسات التمويل الأصغر حول الخدمات المالية، لاسيما في ظل غياب شبه كلي لبرامج تعزيز قدرات مستهلكي هذه الخدمات والحد من المخاطر المالية التي يمكن أن تواجههم.

كما تسجل المنطقة العربية أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، إذ تشير إحصاءات للبنك الدولي للعام 2014 إلى أن 29 % فقط من السكان في المنطقة يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية عام 2014. أي أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين لا تتوفر لهم فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية تصل إلى نحو 71 % (168 مليون نسمة)، وترتفع هذه النسبة إلى 76 % عند النساء، و93 % عند الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في الدول العربية.



التعامل مع المؤسسات المالية لعدم معرفتهم بمختلف الخدمات المتاحة لهم. ضمن هذا السياق الإقليمي والعالمي، يعمل المركز منذ سنوات على تنفيذ مشاريع تتعلق بـ «الشمول المالي» في عدد من الدول العربية ومنها تونس وفلسطين لأهميته في مواجهة تحديات البطالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويعتبر «كوثر» أن مجال الشمول المالي هو قيمة مضافة في برامج التمكين الاقتصادي التي ينفذها، وهو يحرص دائما على ملائمة أدوات التدريب لاحتياجات الشركاء والمستفيدين وإتاحتها إلكترونيا بهدف توسيع دائرة مستفيديها.

ويتضمن الدليل المفاهيم المتصلة بالمال وكيفية إدارته، وينقسم إلى ثلاثة محاور تدريبية تتناول فرص اكتساب المهارات الأساسية في مجال كسب المال والإنفاق وإعداد الميزانية والادخار والاقتراض. كما يتضمن توجيهات مفصلة للمدربات والمدرّبين حول كيفية إجراء كل جلسة تدريبية بالشكل الذي يفضي إلى تعزيز السلوكيات المالية وتحقيق تغيير سلوكي مستدام وذلك بترشيح الإنفاق والاقتراض مع دعم آلية الادخار.

وإلى جانب دليل المدربات والمدرّبين، مكن المشروع من تكوين نواة من المدربين والمدربات تضم 25 مدربا في التثقيف المالي من مؤسسات التمويل الأصغر الشريكة في المشروع وهي «ميكروكراد» و«تيسير» من تونس و«أصالة» من فلسطين. وتولى هؤلاء تأمين الدورات التدريبية التي انعقدت لفائدة النساء والشباب في مجالات ريادة الأعمال والتثقيف المالي، حيث بلغ عدد المستفيدين والمستفيدات

وينفذ «كوثر» مشروع «الإدماج المالي لباعثي المشاريع من الشباب والشابات في تونس وفلسطين» بالشراكة مع برنامج الخليج العربي للتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية، عبر أنشطة تهدف إلى تعميق المعرفة بالشمول المالي من جهة، وتعزيز قدرات مؤسسات الإقراض ورواد الأعمال من جهة ثانية.

## دليل للتثقيف المالي

لقد تميزت أنشطة سنة 2018 بالتنوع واستهداف أكثر من فئة، فعلى مستوى التدريب تمت بلورة دليل المدربات والمدرّبين في التثقيف المالي الذي يهدف إلى تأهيل مؤسسات التمويل الأصغر للتدريب على التثقيف المالي وبالتالي تحسين معرفة الشبان والشابات أصحاب المشاريع بالشؤون المالية مع دعم

في البلدين 250 من النساء والشباب (18 - 38 سنة) منهم من نجح في إطلاق مشروعه الخاص.

التمويل الأصغر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للنساء والشباب.

وعلى مستوى البحث أعد مركز «كوثر» دراسة حول الشمول المالي في تونس بالتركيز على تحليل لواقع الشمول المالي لجهة العرض والطلب، والمؤسسات المالية العاملة في المجال، وعلى البحث في تأثير الاقراض الأصغر على الشمول الاجتماعي. أنجزت الدراسة في جانبها الكيفي من خلال 8 حوارات مركزة ومقابلات فردية مع إطارات بمؤسسات التمويل، وفي جانبها الكيفي من خلال عينة شملت 1000 عميلة و عميل لمؤسسات الاقراض «ميكروكريد» و«تيسير» و«أندا».

تبين استنادا إلى نتائج الدراسة أيضا أن النساء والشباب من ذوي المستوى التعليمي المتوسط والمنتمين إلى الأسر الأكثر تضررا بالبطالة هم الأكثر نفاذا للتمويل الأصغر. وأن النساء يمثلن أكبر نسبة من العملاء في أول تجربة للاقتراض، إلا أن الرجال هو أكثر ولاء عند التجديد. ووفق نتائج الدراسة، عادة ما تختار النساء لاسيما في المناطق الريفية، مؤسسة التمويل الأصغر وفقا لمعايير الأمن المالي وإمكانية الوصول إلى الوكالات. ويشير الأمن المالي إلى قدرة المستخدم على التحكم في النفقات اليومية والقدرة على استيعاب الصدمات المالية والمعرفة بالمخاطر.

## نقص كبير في الثقافة المالية

بينت الدراسة التي ارتكزت على تحليل واقع الشمول المالي في تونس لجهة العرض والطلب، أن الشباب أصحاب المشاريع الصغرى يعانون من نقص كبير في الثقافة المالية حيث تهيمن المعلومات السطحية وغير الصحيحة على معارفهم. وقد عبر 76 % من الشباب المستجوب عن عدم ثقتهم في القطاع المالي، وعن ضعف النسيج المؤسسي العام، خاصة في المناطق الداخلية بسبب المحسوبية والتكاليف ومتطلبات الأهلية للحصول على التمويل.

وفي علاقة بسمعة مؤسسات التمويل الأصغر، تتسم مؤسسات التمويل الأصغر في تونس الكبرى بجودة خدماتها ومهارات موظفيها على عكس المناطق الداخلية حيث اشتكى الرواد من النساء والشباب من عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات المطلوبة، ويعتبر النفاذ إلى المعلومات الصحيحة بمثابة امتياز يتمتع به المقربون في هذا المناطق.

## قطاع مالي متنام... والطلب يفوق العرض

أفضت الدراسة أيضا إلى أن البيئة المؤسسية للقطاع المالي التونسي غنية ومتنوعة لكن العرض لا يفي بحاجيات جزء كبير من السكان، وأن قطاع التمويل الأصغر يعتبر قطاعا متناميا يوفر مجموعة من المنتجات المتنوعة يركز على إسناد القروض الصغرى دون الخدمات التكميلية الضرورية كالتثقيف المالي. وهو ما يفسر الطلب الكبير لرواد الأعمال الشباب على المرافقة الشخصية وعلى التدريب في مجال المهارات الإدارية والتثقيف المالي.

وحسب الدراسة أيضا، يبلغ مستوى الوصول إلى حساب بالنسبة إلى الحرفاء المؤهلين للحصول على تمويل أصغر والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 سنة، 45 % (44 % للنساء و 48 % للرجال). وفي هذا السياق، تعاني المناطق الريفية من المزيد من الاستبعاد (29 % فقط مقابل 55 % في المناطق الحضرية).

وتبلغ نسبة المشاريع النسائية 44 % من المشاريع. كما يزيد معدل دخول النساء مجال ريادة الأعمال النسائية مع ارتفاع مستوى التعليم.

وأوصت الدراسة بضرورة أن يستهدف التثقيف المالي جميع الفئات من خلال اعتماد آليات موجهة للنساء في الوسط الريفي والوسط المدرسي والجامعي، وبمزيد التوعية بأهمية التأمين والضمان الاجتماعي ودعم قطاع التأمين على الحياة والاندماج في القطاع المهيكلي. كما دعت إلى أهمية تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر على الأداء الاجتماعي بالتوازي مع الأداء المالي ●

تضمنت الدراسة أربعة أجزاء، خصص الأول لمسح قطاع الخدمات المالية، وتضمن الثاني قراءة نقدية لقطاع التمويل الأصغر في تونس. واهتم الجزء الثالث بالبحث في تصورات وانتظارات رواد الأعمال من النساء والشباب من قطاع التمويل الأصغر، فيما خصص الجزء الرابع لتحديد أثر

## صراع متواصل لا مجال فيه لليأس



بكرية خطاب امرأة فلسطينية لاجئة في لبنان تعيش في مخيم عين الحلوة الذي تأسس في 1948 ويعتبر بحسب وكالة الأنروا أكبر مخيم في لبنان، ويضم أكثر من 47.500 لاجئ مسجل من ضمن 5.442.947 لاجئ ولاجئة موزعين على الأردن ولبنان وسوريا وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ضمن 58 مخيم رسمي للاجئين حسب إحصاءات «الأونورا» بتاريخ 1 جانفي-يناير 2018.

### ماريانا خياط - لبنان

تهدف إلى تمكين المرأة على شتى الأصعدة، لا سيما المعوقة منها أو التي تعيل أسرة يتواجد فيها أشخاص معوقون. من مهام الجمعية تعزيز فرص وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين واللاجئات الفلسطينيين في لبنان. وهي تعمل وفق منهج حقوقي لتطوير السياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. كما تقوم بتقديم الخدمات التي تعزز قدراتهم على الاندماج والإنتاج والمشاركة في مختلف مجالات الحياة على أساس المساواة مع الجميع، وتمكينهم من تحسين استقلاليتهم والتحكم والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتقرير مصيرهم. تسعى الجمعية أيضا إلى التأثير على أصحاب القرار بشأن السياسات الاجتماعية والأموال لزيادة الالتزام ودعم حقوق وأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة.

هي أم لطفل وطفلة من ذوي الإعاقة، زوجها معوق أيضا، وهي إحدى النساء اللاتي يواجهن يوميا الصعاب ويقاومن بكل عزم الفقر والمرض وظروف اللجوء. بكرية لا تفكر في نفسها وفي أسرتها فقط، بل هي من الناشطات في مجال المناصرة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا عائد لأسرتها إلا ما تحصل عليه من عملها المتقطع وغير الدائم في إحدى المؤسسات في مجال تطريز الأثواب الفلسطينية، ومن المساعدات الظرفية الخيرية.

استثمرت بكرية تواجد عدد من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تمكين الأفراد والأسر والمساهمة في تحسين ظروف عيشتهم، ومن بينها جمعية «مساواة» وهي منظمة غير حكومية تقوم منذ عام 2008 بتنفيذ مشاريع تنموية



## من لاجئة إلى صاحبة مشروع

الفلسطينيين حسب إحصاءات وكالة الأونروا. ويبلغ عددهم حسب ما ورد في الخطة الاستراتيجية لجمعية «مساواة» للسنوات 2016-2020، حوالي 6000 معوق يتزايد عددهم عاماً بعد عام. وإيمان دعبس من بيروت، هي الأخرى امرأة معيلة لطفلين معوقين وزوجها عاطل عن العمل، نجحت بفضل عزميتها ومساندة المجتمع المدني في فتح محل لبيع حفاظات المسنين والأدوات البلاستيكية ونجحت بذلك في تأمين دخل قار لها ولأسرتها وفي مجابهة الفقر والإعاقة والعوز.

قد يكون أصحاب وصاحبات هذه المبادرات والمشاريع متناهية الصغر، والمشرفون على عدد من منظمات المجتمع المدني، يتحركون دون الاستناد إلى خلفية أهداف التنمية المستدامة، إلا أن مبرراتها وأهدافها وصيغ تنفيذها تتقاطع مع الكثير من أهداف وغايات الخطة والتي من بينها الهدف 1 (الغايات 2 و4)، الهدف 2 (الغايات 1)، الهدف 5 (الغايات 1)، الهدف 8 (الغايات 3 و5)، الهدف 10 (الغايات 2)، الهدف 16 (الغايات 3) •

تقدمت بكريّة بطلب لجمعية «مساواة» للحصول على دعم لمشروع مشغل صغير للخياطة وتطوير الأثواب الفلسطينية والملابس المختلفة. بعد دراسة الطلب تمت الموافقة وتأمين وسائل وأدوات العمل المطلوبة من آلة خياطة ودرزة وحبكة ومواد أولية وكافة احتياجات المشروع. وانطلقت بكريّة في العمل، وهي تصرّح اليوم، أنه بعد أشهر قليلة من انطلاق المشروع، تغيرت حياتها وظروف عيش أسرتها نحو الأفضل حيث بات لديها ولدى أسرتها مصدر رزق دائم، إضافة إلى أنها تمكنت من توظيف فتاة من ذوي الإعاقة أيضاً معها في المشروع.

بكريّة ليست المرأة الوحيدة الفقيرة اللاجئة المعيلة لمعوقين في أسرتها، التي تقاطعت آمالها وتطلعاتها وعزميتها مع رؤية واستراتيجية وأهداف عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة محلياً في مجال التنمية ومساواة النوع الاجتماعي وحقوق المعاقين والتمكين. إذ يشكل المعوقون حوالي 15 بالمائة من مجموع اللاجئين

# المرأة الليبية

## من أجل السلام والتنمية

جسام عبّشه - ليبيا



هذا الإطار لعبت منظمات المجتمع المدني الصّاعدة دوراً متزايداً في تمكين المرأة عبر مختلف المبادرات والمشاريع والأنشطة وورشات العمل والتدريب على مدى السنوات الثمانية الماضية.

ومن بين أبرز تلك المبادرات، نجد مبادرة «منبر المرأة الليبية من أجل السلام» الذي تم تأسيسه في شهر مايو من العام 2011 بمبادرة من الناشطة هباق عثمان، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لمنظمة كرامة، وأمينة المغيربي رئيسة منظمة تواصل، ومجموعة من الناشطات الحقوقيات على رأسهن المحامية سلوى بوقعيقيص، والزّهاء لنقي وأسماء سريية، ليكون بمثابة «هيئة تنسيقية» للنساء والشباب من قادة المجتمع المدني في جميع أنحاء ليبيا.

ولم تمض سوى أشهر قليلة على تأسيسه، حتى نمت ونشطت وعقد العديد من الدورات التدريبية وأطلق العديد من الحملات والمبادرات لإدماج المرأة في الحياة السياسية على الوجه العام ولإدماج المرأة في انتخابات المؤتمر الوطني العام والبرلمان على وجه خاص.

شاركت العديد من النساء، ممن ينتمين إلى منبر المرأة الليبية من أجل السلام في الانتخابات سواء في التوعية أو المراقبة أو الترشح. وقد فازت اثنتان من المؤسسات، أسماء سريية وأمينة المغيربي، بمقعدين في انتخابات المؤتمر الوطني العام عام 2012، ودفعت ثلثة منهن وهي سلوى بوقعيقيص حياتها ثمناً

رغم الدور الكبير الذي لعبته المرأة الليبية في الحراك الليبي عام 2011، إلا أنها عاشت وتعيش وضعاً صعباً بعد أن تساقطت تدريجياً أحلامها وطموحاتها في انتقال ديمقراطي وفق مسار سلمي. تجلّى ذلك خاصّة منذ العام 2014 حيث تحولت ليبيا إلى ساحة للاقتتال السياسي والعسكري بين قوى الداخل. ومع تصاعد تأثير القوى الخارجية ومحاولتها الهيمنة وفرض سيطرتها وما رافق ذلك من تفشي ظاهرة الإرهاب والمليشيات المسلحة، أصبح وضع المرأة الليبية أصعب من أي وقت مضى وفرض عليها تحديات جسام. فوجدت نفسها خارج المعادلة السياسية، مقصية من أي دور فعّال في صنع القرار والخوض في القضايا الهامة المتعلقة بالشأن العام.

وعلى الصعيد الحقوقي خاضت مجموعة من النساء والناشطات الليبيات معارك قانونية وشاركن في عدد من المشاريع والمبادرات والأنشطة من أجل تحسين أوضاعهن أكثر في المجال القانوني وتمكينهن ومن أجل سنّ دستور جديد يضمن حقوقهن الكاملة. وفي

إذ أنّ تحول الحراك الليبي إلى نزاع مسلح أثر بشكل كبير على المرأة على كافة الصّعد، الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية. ووجدت نفسها في ظرف متأزم فرض نفسه على حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية والأسرية.



الحقيقية والتنسيق بين منبر المرأة الليبية من أجل السلام والفريق القانوني الذي صاغ القانون البديل، لما كان هناك وجود أو تمثيل للمرأة في المؤتمر الوطني. فللمرة الأولى، تصبح المرأة موجودة كمؤسسة وشريكة في الأحزاب السياسية، والآن نحن في حاجة لمواصلة هذا الدور، لمشاركة صنّاع القرار فيما يتعلق بوضع الدستور والمصالحة الوطنية، ولذلك لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لمساعدة المرأة في ليبيا». وأضافت «نحن نسعى لتكمين المرأة لتصبح رائدة السلام والمصالحة الوطنية من خلال إعطائها الأدوات المناسبة من أجل أن تصبح شريكة حقيقية على قدم المساواة في إعادة بناء ليبيا».

تجدر الإشارة هنا إلى أن منبر المرأة الليبية من أجل السلام قد أطلق وأنجز منذ تأسيسه وحتى اليوم سلسلة طويلة من الدورات التدريبية وورش العمل والأنشطة والبرامج في شتى أنحاء ليبيا. تناولت هذه الأنشطة مواضيع عديدة ذات صلة بالقضايا الوطنية الأكثر إلحاحاً وأهمية في هذه المرحلة، كالانتخابات، وكتابة الدستور، وتنمية قدرات المجتمع المدني، والإعلام، والمصالحة الوطنية، والتواصل والاتصال وتعزيز العلاقات بين النساء والشباب والأحزاب السياسية وبناء القادة والتخطيط الاستراتيجي. وفي هذا الإطار قالت زهراء لانغي «تقف ليبيا عند منعطف حاسم». لذلك فإننا في المنبر «ندرب ونجهز ونعد هؤلاء النساء والشباب لممارسة الضغط والدعوة من أجل القضايا الأكثر إلحاحاً وأهمية في هذه المرحلة». ومن بين المشاركين والمشاركات في تلك الأنشطة، نشطاء ونشيطات حقوق

لنضالاتها في هذا المجال بعد ساعات قليلة من إدلائها بصوتها في انتخابات مجلس النواب الليبي عام 2014.

هذا وقبل الانتخابات، كان منبر المرأة الليبية من أجل السلام قد أطلق حملة للضغط من أجل التوزيع العادل للدوائر الانتخابية والتي تدعو إلى أن تكون المقاعد الـ 80 المخصصة لقوائم الأحزاب دائرة واحدة جغرافية (دائرتين نوعيتين متطابقتين). وبالرغم من ذلك، صدر قانون توزيع الدوائر الانتخابية في شكله النهائي حيث تم تقسيم الدوائر إلى 13 دائرة وإلى دوائر فرعية، وقد حرم هذا التقسيم فرصة تمثيل المرأة كونه لم يحترم شرط التناوب الأفقي. إلا أن المنبر قد نجح في تبني مبدأ التناوب والمناصفة في قوائم التكتلات السياسية في قانون الانتخابات المذكور، والذي يضمن للمرأة نصف المقاعد المخصصة الـ 80 للأحزاب السياسية، والذي ساهم بالتأكيد في زيادة تمثيل المرأة. ومع ذلك فإن الجانب السلبي من قانون الانتخابات هو نظام الصوت غير المتحول الذي أثر على نتيجة النساء.

وبالرغم من ذلك عد شرط التناوب والمناصفة انتصاراً كبيراً للنساء أكثر من كوتا التمييز الإيجابي، فقد لاحظت الزهراء لنقي إحدى مؤسسات المنبر «أنه يرسل رسالة أقوى من مجرد تعيين النساء ومنحهم مقاعد جانبية. فهي المرأة تشارك في جميع مراحل العملية السياسية وليس فقط في الحصول على مقاعد في المؤتمر الوطني بل أيضاً في الأحزاب السياسية. وبهذه الطريقة أي شرط التناوب والمناصفة لقوائم الأحزاب، تؤكد بأن النساء من البداية ومنذ البذرة الأولى للحياة السياسية كن مشاركات فاعلات». وأضافت «لولا الشراكة



منهنّ 540 مرشحة من خلال الأحزاب السياسية و84 منهنّ مستقلات. ولعل عدد النساء اللاتي قمن بالترشح كمستقلات أقل من اللاتي ترشحن ضمن القوائم الحزبية والتي خُصص لها 80 مقعداً فقط من أجل الاستفادة من دعم الحزب وموارده، ولوجود فرصة أكبر للفوز نظراً «لقاعدة المناصفة والتناوب بالقوائم» والتي تشترط على التكتلات السياسية إدراج المرأة على القوائم بالتناوب أفقياً وعمودياً.

وفي انتخابات مجلس النواب الليبي التي جرت في العام 2014، حصلت المرأة على 30 مقعداً من أصل 200 مقعد، ولكنها للأسف في انتخابات لجنة كتابة الدستور المكونة من 60 عضواً لم تُمثّل إلا بستة نساء فقط.

وقد اعتبرت العديد من الناشطات الليبيات في المجال السياسي أن تمثيل المرأة في مجلس النواب كان محتشماً مقابل هيمنة الرجل على أغلب مقاعده. وكان الفارق كبيراً بين تمثيل المرأة والرجل في عضوية لجان البرلمان الليبي والبالغ عددها 21 لجنة. هيمن الذكور على أغلب مقاعدها ورئاساتها، في حين تراوح تمثيل المرأة بين 04 إلى مقعد واحد في أغلبها، وترأست لجنة واحدة فقط من مجموعها. وكان الاستثناء الوحيد طبعاً في لجنة شؤون المرأة والطفل أين ظفرت المرأة بالنصيب الأوفر، حيث شغلت 06

الإنسان وأعضاء وعضوات وسائل الإعلام والمرشحين والمرشحات المحتملين من النساء والشباب والمحليين والمحلات السياسيين والسياسيات والصحافيين والصحفيات وممثلي وممثلات الأحزاب السياسية من جميع أنحاء ليبيا، فضلاً عن المواطنين والمواطنات في الشتات.

ولعل أفضل إنجاز حققه المنبر وشركاؤه هو مشاركة وتمثيل المرأة، فقد كان أربعون بالمائة من الناخبين من السيدات وفازت المرشحات بـ 33 مقعداً في انتخابات المؤتمر الوطني العام الذي جرت في العام 2012، منها 32 مقعداً من خلال قوائم التكتلات السياسية ومقعد مستقل، والتي فاز فيها تحالف القوى الوطنية، بقيادة رئيس الوزراء المؤقت السابق محمود جبريل، والذي يتكون مما لا يقل عن 58 حزب، بـ 39 مقعداً من أصل 80 مقعداً مخصصاً للتكتلات السياسية. ولم يفز حزب العدالة والبناء التابع لجماعة الإخوان المسلمين إلا بـ 17 مقعداً، أي ما يزيد قليلاً عن 21 بالمائة من لائحة التكتلات السياسية، و8.5 بالمائة فقط من مجموع مقاعد المؤتمر الوطني العام البالغة 200 مقعداً، خُصص منها 120 مقعداً للمستقلين. وبالتالي فقد حازت النساء في تلك الانتخابات على حوالي 16.5 بالمائة من المقاعد، مما يُقارب تلك النسبة في الدول الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

هذا وقد تم تسجيل ما يبلغ 624 امرأة كمرشحة،

ولا يختلف الأمر كثيراً على مستوى التمثيل الحكومي، حيث لم تحظ المرأة في لائحة حكومة الوفاق الوطني الليبية التي تم الإعلان عنها في 14 فيفري 2016، سوى بثلاث حقائب وزارية من أصل 13 حقيبة وزارية و05 وزراء دولة، وهي وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الدولة لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، ووزارة الدولة لشؤون هيكلية المؤسسات •

مقاعد مقابل مقعدين من نصيب الذكور. وقد ترأست السيدة سلطنة مسعود بوبكر عبد الرحيم اللجنة، وغاب تمثيل المرأة تماماً في ثلاث لجان، وهي لجنة التخطيط والمالية والموازنة العامة، ولجنة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ولجنة الدفاع والأمن القومي، حسب ما جاء في الموقع الرسمي لمجلس النواب الليبي، في تأكيد على «الصورة النمطية لأدوار النساء».

## منظمة مسارات للسلام والتنمية

من بين المبادرات الأخرى المتميزة في ليبيا مبادرة «صانعات السلام» التي نفذتها منظمة «مسارات للسلام والتنمية» بالشراكة مع «معهد الصحافة للحرب والسلام» و«وزارة العمل والتأهيل» في ليبيا، حيث تم في إطارها تدريب إثنتي عشرة امرأة ليبية حول قرار مجلس الأمن 1325 حول «المرأة والأمن والسلام»، الصادر عن مجلس الأمن في العام 2000.

وكانت للمشروع أهدافاً عديدة، أبرزها:

- تطوير وتمكين قدرات 12 ناشطة نسوية ليبية حول القرارات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنساء لاستخدامها كأداة للدفاع عن حقوق المرأة. وأهمها، المشاركة في بناء السلام والسلم الاجتماعي، والمساهمة في الخروج من المرحلة الانتقالية.
- تعزيز مساهمة المرأة الليبية في فض النزاعات من خلال المشاركة والتواجد على طاولات الحوار.
- إسهام المتدربات في إحداث التنمية المجتمعية الفكرية التي تبرز ضرورة مساهمة النساء في فض النزاعات واعتبارهن عنصراً أساسياً متضرراً، ولأعباء أساسياً في التفاوض.
- زيادة نسبة النساء المنخرطات في المجتمع المدني للحاق بالركب النسوي في الدول العربية والعالمية.
- التوعية حول أهمية قرار مجلس الأمن 1325 وإعطاء الفرصة للمتحدثات من قطاعات الأمن والعدالة والمجتمع المدني لرواية قصصهن كنساء يعملن في المؤسسات المختلفة، ونقل التحديات التي يواجهنها، وأفكارهن حول كيفية زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة اليومية في ليبيا.
- تكوين فريق من الخبرات الليبيات المتخصصة بالقرار 1325.
- إعداد المشاركات لتدريب النساء والشباب من كلا الجنسين حول الاتفاقات الدولية، خاصة القرار 1325، وأهميته في تعزيز أدوراهن في السلم المجتمعي.

تم التدريب بإشراف فريق عمل نسوي ذو مستوى مهني رفيع من بين أبرز أعضائه الدكتورة ابتسام القصبية الخبيرة في مجال حقوق المرأة.

تجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأولى من المشروع قد انتهت بحصول المشاركات على شهادة «مدربة معتمدة من وزارة العمل والتأهيل». وانطلقت المرحلة الثانية منه في منتصف شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وستواصل حتى مارس/آذار 2019. ورغم ما حققته المرأة الليبية، إلا أن أحلام وآمال الليبيات اللاتي يطمحن إلى مستقبل أفضل في دولة مدنية ديمقراطية آمنة ومستقرة تضمن لهن حقهن في الحياة بسلام قبل كل شيء، وتتيح لهن الانخراط في المجال العام دون وجل أو خوف أو مضايقات أو تهديدات أو اغتيالات، يبدو أن تحقيقها ما زال بعيد المنال في ظل الانقسامات الحادة والفوضى المتفاقمة والصراعات الدائمة المستعرة.

# مشروع « مدينتنا » : آلية محلية لمواجهة التحديات التنموية



احمد عبد الناظر - تونس

شاملة ومندمجة للتنمية المستدامة. كما يهدف أيضا إلى تركيز آليات وأطر لتعزيز المشاركة المواطنين في الحوكمة المحلية، بما في ذلك مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المحلي، وتعزيز قدرات الهياكل المحلية في إدارة الشأن التنموي.

## مشاركة المجتمع المدني

يولي دستور تونس ومجلة (مدونة) الجماعات المحلية منزلة هامة للمجتمع المدني الذي يتوفر على مساحات عمل كبيرة، خاصة على المستوى المحلي، تسمح له بالمشاركة الفاعلة في الفعل المتصل بالمواطنة والديمقراطية. لذلك، فإن مبدأ المقاربة التشاركية يفرض إشراكه في كل مراحل إدارة التنمية المستدامة محليا بدءا بالاستشارة إلى التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم. وانطلاقا من ذلك خصّ مشروع «مدينتنا» مختلف مكونات المجتمع المدني الناشطة في المناطق التي يشملها المشروع (بما في ذلك النقابات والأحزاب والإعلام) بأدوار ومسؤوليات لا تقل عن تلك التي أوكلت إلى الجهات الرسمية والمؤسسات العمومية والهيئات المنتخبة. من ذلك مثلا أن مكونات المجتمع المدني ممثلة بكثافة في لجان قيادة المشروع بمختلف البلديات المعنية، بل هي تمثل العمود الفقري لعدد من تلك اللجان.

في إطار التمشي المعتمد لإقرار اللامركزية في إدارة التنمية المستدامة، تتنزل «استراتيجية التنمية المستدامة للمدن» التي أطلقت في تونس ضمن مشروع «مدينتنا»، وهي آلية قيادية تسمح للفاعلين المحليين بأن تكون لهم رؤية واضحة ودقيقة للتحديات التنموية المحلية وسبل التعامل معها، وتعبئة كل الطاقات المحليّة لذلك.

والاستراتيجية هي أيضا آلية للتخطيط متعدد القطاعات (عمرانية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية) تعمل على إنجاز مشاريع وأنشطة تنموية محلية بصفة توافقية من خلال مسار تشاركي، ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن الفضاء المحلي. وهي، بهذه المواصفات، آلية حوكمة ديمقراطية توفر فرصا للحوار بين ذوي الحقوق وذوي الواجبات على الصعيد المحلي، وللمشاركة الجماعية في التنمية المحلية.

يلتقي هذا المشروع، في رؤيته مع «البرنامج الوطني للمدن المستدامة» لوزارة الشؤون المحلية والبيئة، وتشارك فيه 9 بلديات تونسية في المرحلة الأولى موزعة على مختلف جهات البلاد.

يهدف مشروع مدينتنا إلى وضع سياسات للتنمية العمرانية المستدامة، ووضع وتنفيذ استراتيجيات محلية،

## مشاركة الشباب والنساء



وقد تراوحت مشاركة المرأة في المشروع بين 27 % و 42 % من منطقة إلى أخرى. كما أنها ممثلة بمستويات محترمة في لجان قيادة المشروع بلغت في إحداها 60 %.

لقد انطلق مشروع «مدينتنا» من قناعة بأن التنمية المحلية المستدامة لن تحقق أهدافها في أي منطقة كانت، إن لم يستبطن كل الفاعلين المحليين، مهما كانت خصوصياتهم، أن لهم دورا ومسؤولية في ذلك، وأن لهم حق المشاركة الحقيقية في ذلك دون تمييز أو إقصاء لأي فئة كانت. لذلك فإن نسبة مشاركة المرأة والشباب في المشروع تعتبر أحد مؤشرات قياس التحويل المنتظر من المشروع ●

كانت لشباب البلديات المعنية مشاركة في مختلف مراحل المشروع الذي تضمن أنشطة خصوصية لتعريف الشباب بالتحديات التنموية المحلية وتعزيز قدراتهم مثل تنظيم «مخيمات أهداف التنمية المستدامة» التي أمكن بفضلها، تدريب وتأهيل 200 من الشباب من بينهم 68 شابة للمساهمة في التنمية المحلية المستدامة لمناطقهم. وقد شارك بعضهم في تظاهرات إقليمية ذات صلة بالموضوع. كما شارك اثنان منهم في منتدى الشباب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للشباب للأمم المتحدة المنعقد في نيويورك خلال شهر جانفي 2018.

ويعتبر المشروع في وثائقه الأساسية مشاركة المرأة في التنمية المحلية المستدامة من ضمن أولوياته وذلك من منطلق تكريس مبادئ المساواة بين الجنسين وتجسيم حقها في التفكير واتخاذ القرار المتعلق بتنمية منطقتها والمساهمة فيها. ولقد شاركت المرأة بمختلف البلديات التي شملها المشروع، في مختلف المراحل: التشخيص والتشبيك التوعوية والإعلام وأنشطة كسب التأييد والتدريب والتخطيط والمشاركة في التظاهرات...



# مشروع بيتي

## مبادرة تحول المرأة الأردنية إلى شريكة في التنمية المستدامة

هي مبادرة تحول النساء الأردنيات إلى شريكات في التنمية المستدامة، عبر تمكينهن اقتصادياً في المحافظات والمناطق المهمشة التي تعاني الفقر والبطالة، حيث يقدم لهن التدريب والتأهيل للاستفادة من القروض الصغيرة التي توفرها المبادرة للبدء في مشروعهن الإنتاجي ودعمه ليحققن الاعتماد على الذات ويسهمن في تحسين المستوى المعيشي لأسرهن، ويتحولن إلى شريكات في التنمية المستدامة بمجتمعهن.

سمير جرادات - الأردن

ولغايات توفير الدعم المالي للمشاريع، ينظم التجمع حفلاً لعرض نماذج ناجحة لعضوات استفدن من هذه المبادرة، سعياً لاستقطاب الدعم المالي بجمع التبرعات من النساء والرجال الذين يؤمنون بأن النساء لسن نصف المجتمع بتعدادهن فقط بل إن المجتمع لا يكتمل إلا ببعثائهن.

هؤلاء النسوة جديرات بالتقدير والدعم لتنقيذهن مشاريع صغيرة من منازلهن. وهن يطمحن لتحسينها كي يوفرن دخلاً يساعد أسرهن على أعباء الحياة. ولقد حققن قصص نجاح من خلال الإنجازات التي قدمنها على الرغم من الصعوبات التي اعترضتهن في تنفيذ مشاريعهن وأهمها التمويل المالي.

### من مهمشات إلى فاعلات

إحدى المستفيدات من مبادرة «مشروع بيتي» نجحت في تحويل منزلها الذي يقع ضمن مسار سياحي تراثي في الحي القديم لمدينة السلط (التي تبعد عن العاصمة عمان 25 كيلومتراً) إلى مطبخ إنتاجي للأكلات الشعبية والأطباق التقليدية،



يتم تحقيق التنمية المستدامة والرفاه للمرأة والأسرة الأردنية من خلال تمويل مشاريع منزلية توفر فرص عمل للمرأة خاصة في المجتمعات المحافظة التي يصعب فيها على المرأة الانخراط في سوق العمل. إذ عادة ما يسيطر العقل الذكوري الراض لعمليها خارج المنزل، أو لا تتوفر فرص عمل للمرأة في سوق العمل في ظل اتساع رقعة الفقر والبطالة التي يعانيها الأردن حاله حال العديد من دول العالم، خاصة العربية. كما تضعف مستويات التحصيل العلمي للمرأة مما يحد من منافستها على الوظائف المطروحة في مؤسسات الدولة.

من هنا جاءت مبادرة «مشروع بيتي» التي أطلقها تجمع لجان المرأة، بهدف تمكين النساء اقتصادياً في المحافظات والمناطق المهمشة التي تعاني الفقر والبطالة، بإيجاد فرص عمل لهن، ودعم مشاريعهن المنزلية لينعكس ذلك على تحسين مستوى معيشتهن، وبناء ثقتهن بأنفسهن لتحديهن المعوقات الاجتماعية، وتحولهن إلى عضوات فاعلات ومؤثرات في أسرهن والمجتمع.

جاء تأسيس تجمع لجان المرأة الوطني الأردني الذي ترأسه سمو الاميرة بسمة بنت طلال، لتجسيد واقع المرأة الأردنية وطموحاتها وتطلعاتها المستقبلية. وهو منظمة نسائية غير حكومية، تهدف إلى النهوض بالمرأة الأردنية عن طريق التوعية والتدريب في المجالات السياسية والتشريعية والصحية والاقتصادية والبيئية من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن واستراتيجيات وطنية أخرى داعمة للتمكين الشامل للنساء.

ويعد التجمع من أكبر التجمعات النسائية الفاعلة على الساحة الوطنية، حيث تنتسب إليه 500 سيدة يمثلن جميع الأطياف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في اثني عشر فرعاً يشمل جميع محافظات المملكة. ويعمل التجمع من خلال مشروع النهوض بالمرأة الأردنية، على توعية المرأة بالقوانين والأنظمة والحقوق والواجبات، إضافة إلى تدريبهن على يد مجموعة من القياديات القادرات على توجيه طاقات النساء وتطوير وتنفيذ برامج ومشاريع خاصة بالمرأة، وإكسابهن المهارات اللازمة للمشاركة في العمل ومواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، سعياً لوصولهن إلى مواقع صنع القرار.

مبادرة «مشروع في بيتي» التي تنفذ من قبل منظمة أهلية لدعم مشاريع النساء ليحققن الاعتماد على الذات، ويسهمن في تحسين المستوى المعيشي لأسرهن، أظهرت نتائج ملموسة وناجحة في تحول النساء إلى شريكات في التنمية المستدامة، إلا أن هذه المبادرة تواجه تحديات كبيرة في الاستمرارية لهذه المشاريع وتطويرها وتأهيلها. فهذه المشاريع تحتاج إلى الدعم كي لا تتوقف وتقوم بدعم نفسها، ولتتمكن المبادرة من توفير الدعم لمشاريع أخرى كي تقف على قدميها●

التي تحكي قصة التراث والتقاليد والثقافة الأردنية، ومنها «المنسف والمسخن والرشوف والفوارغ»، وهي تحضرها لكل الزوار من مختلف الجنسيات الذين يريدون التعرف إلى جوانب الحياة الريفية الأردنية. هذه المستفيدة حالها حال العديديات اللواتي استفدن من المبادرة من خلال المشاركة في الدورات التدريبية التي عقدها التجمع، والاستفادة من القروض الصغيرة للبدء في مشروعهن الإنتاجي الذي ساعدهن على تمكينهن اقتصادياً، وتحمل مسؤولية البيت والأولاد.

مستفيدة أخرى من محافظة الطفيلة التي تقع جنوبي المملكة وتعد من أفقر المحافظات الأردنية، مكنتها مبادرة «مشروع في بيتي» من إنشاء مشروعها الذي ساعدها في تجاوز ظروفها المعيشية الصعبة، وهو عبارة عن «صياغة مجوهرات». وتم دعمها من التجمع عن طريق منحة مالية لتدريبها على هذه المهنة، ومساعدتها من خلال مشاركتها في المعارض لبيع منتجاتها. مشاركات في المبادرة نسجن قصص نجاح عديدة، منها أيضاً قصة مستفيدة نجحت في إطلاق مشروعها الصغير من منزلها، وهو عبارة عن صناعة الخزف والصابون المصنوع من زيت الزيتون الذي تشتهر الأردن بزراعته.

## أحلام كبيرة وتحديات أكبر

وعلى الرغم من تحول المستفيدات من مبادرة «مشروع في بيتي» إلى شريكات في التنمية المستدامة بمجتمعاتهن، إلا أن أحلامهن تكبر مع مشاريعهن، فمنهن من تحلم بتطوير مشروعها بحيث تتمكن من تحويله إلى مطعم لإنتاج الأكلات الشعبية، وبذلك تكون قد أسهمت فعلياً في تنشيط السياحة بمدينتها، ومنهن من تحلم بفتح مصنع صغير لإنتاج الصابون، أو امتلاك مشغل ومحل لصناعة وبيع المجوهرات.

# بيت «كوثر» المرجعي لتبادل المعلومات حول النوع الاجتماعي :

## فضاء معرفي إلكتروني حول قضايا المرأة العربية

تتضمن هذه المنصة الإلكترونية البحثية الشاملة 12 ركنا تتمثل في محاور اهتمام مركز المرأة العربية وهي : النوع الاجتماعي، مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، الفتاة العربية المراهقة، الصحة والصحة الإنجابية، صنع القرار، الهجرة، المشاركة الاقتصادية، البيئة، الثقافة والعلوم، حقوق الإنسان والتشريعات، الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، التطرف العنيف.

وتتوفر موارد متنوعة حول مواضيع الاهتمام هذه تتمثل أساسا في شرائط فيديو وتقارير وبحوث ودراسات وأوراق عمل ومواد تدريبية وبيبلوغرافيات متخصصة وأدلة تطبيقية وتدريبية ومواقع واب متخصصة. ويمكن لزائر البيت المرجعي الاطلاع على جميع إصدارات «كوثر» واقتنائها، كما يمكن له أيضا التواصل من خلال مساحة للأسئلة المتداولة تسمح بوضع إجابات لها لاحقا أو من خلال البريد الإلكتروني. ويعمل فريق متكامل من مركز «كوثر» ومن أعضاء شبكة «أنجد» من مختلف البلدان العربية على تحديث البيت المرجعي وتزويده بأخر الإصدارات باستمرار وإثرائه بصفة منتظمة.

ويتوجه البيت المرجعي إلى جماهير وفئات مختلفة التخصصات من بينهم الباحثات والباحثين الإعلاميات والإعلاميين وصانعي القرار في مجالات التنمية وقضايا المرأة ومجموعات الضغط والدعوة من أجل التغيير وعموم المهتمين والمهتمات بمسائل النوع الاجتماعي والتنمية. ويتيح البيت المرجعي لزائريه النفاذ إلى أربعة منصات إلكترونية متخصصة صممها «كوثر» في إطار مشاريعه وهي :

شهدت سنة 2018 تطورا لمحتوى البيت المرجعي لتبادل المعلومات ليكون جامعا وشاملا للإنتاج المعرفي حول قضايا النوع الاجتماعي في المنطقة. وقد زوّد الموقع خلال هذه السنة بتسجيلات جديدة من دراسات وتقارير وأفلام، تتصل بمحاور: المرأة العربية وحقوق الإنسان والتشريعات، والمرأة العربية والبيئة، والمرأة العربية وصنع القرار، والمرأة العربية والمشاركة الاقتصادية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والنوع الاجتماعي والتطرف العنيف، والنوع الاجتماعي والهجرة...

وصور...من إنتاج «كوثر» وشركائه من الهياكل والمنظمات ومراكز البحث المحلية والإقليمية والدولية حول عديد القضايا المتصلة بالنساء والفتيات والشباب في علاقة بمختلف المسائل والقضايا التنموية والتشريعية. كما يضم البيت المرجعي كل قواعد بيانات «كوثر» وروابط لمختلف مواقعه الإلكترونية المتخصصة التي تم إنجازها في إطار مشاريعه المختلفة.

هو فضاء معرفي إلكتروني لتبادل المعلومات والمعطيات المنشورة وغير المنشورة، يتم فيه تجميع الرصيد المعرفي لمركز «كوثر» وشركائه وإتاحته لجميع المهتمين بقضايا النوع الاجتماعي. وهو نتاج سنوات من العمل على تكوين رصيد معرفي إلكتروني يتضمن معلومات ومعطيات متاحة ضمن محامل متعددة من وثائق وتسجيلات فيديو وتسجيلات صوتية

# CAWTAR Gender Clearing House



بيت  
كوثر  
المرجعي  
لتبادل المعلومات  
حول النوع الاجتماعي



## مركز المعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي GBV HUB

يتشارك كوثر والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية في إدارة «المركز الإلكتروني للمعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي» وذلك في إطار المشروع المشترك بينهما، الذي انطلق منذ 2015. وهي منصة إقليمية متخصصة في مسائل العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويضم المركز الإلكتروني حاليا مراجع متنوعة وفي غاية الأهمية حول مختلف مسائل العنف ضد النساء والفتيات.

<http://www.arabgbvplatform.org/SitePages/Arabic/Details.aspx?witemid=7445>

أشرطة فيديو

### معا ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي

العنف القائم على النوع الاجتماعي  
بوعد (1205) بموجب في الشريعة

|  |   |   |   |
|--|---|---|---|
|  |   |   |   |
| <b>العنف في شكل النزاع</b><br>العنف في شكل النزاع هو العنف الذي يحدث بين أفراد من نفس الجنس أو بين الجنسين في إطار النزاع، سواء كان ذلك بين أفراد من نفس الجنس أو بين الجنسين. | <b>عنف الجنس</b><br>العنف الجنسي هو العنف الذي يحدث بين أفراد من نفس الجنس أو بين الجنسين، ويشمل العنف الجنسي، التحرش الجنسي، والاتجار بالبشر.    | <b>العنف الأسري</b><br>العنف الأسري هو العنف الذي يحدث بين أفراد من نفس الجنس أو بين الجنسين داخل الأسرة، ويشمل العنف الأسري، التحرش الأسري، والاتجار بالبشر.   | <b>العنف القائم على النوع الاجتماعي</b><br>العنف القائم على النوع الاجتماعي هو العنف الذي يحدث بين أفراد من نفس الجنس أو بين الجنسين، ويشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي، التحرش القائم على النوع الاجتماعي، والاتجار بالبشر. |
|  |   |   |   |
| <b>نوع الجنس</b><br>النوع الاجتماعي هو الخصائص والسمات التي تجعلنا نتميز عن الآخر، سواء كان ذلك من حيث الجنس أو من حيث النوع الاجتماعي.  | <b>العنف الجنسي</b><br>العنف الجنسي هو العنف الذي يحدث بين أفراد من نفس الجنس أو بين الجنسين، ويشمل العنف الجنسي، التحرش الجنسي، والاتجار بالبشر. | <b>العنف القائم على النوع الاجتماعي</b><br>العنف القائم على النوع الاجتماعي هو العنف الذي يحدث بين أفراد من نفس الجنس أو بين الجنسين، ويشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي، التحرش القائم على النوع الاجتماعي، والاتجار بالبشر. | <b>العنف الأسري</b><br>العنف الأسري هو العنف الذي يحدث بين أفراد من نفس الجنس أو بين الجنسين داخل الأسرة، ويشمل العنف الأسري، التحرش الأسري، والاتجار بالبشر.   |



الحقوق القانونية  
والإنسانية للمرأة والرجل  
بين المساواة والفضوات

مجتمع الممارسة المؤشرات المحاور خارطة التشريعات البلدان قاعدة البيانات المكتبة القانونية

## معلومات عنا

الصفحة الرئيسية \* معلومات عنا

مكامن المساواة والتميز فيها، بمراجعة مواقف الدول من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، ويعمل مركز «كوثر» مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمرأة على تحديث البوابة الإلكترونية وتقديم تصميم جديد وتقوية محرك البحث وإضافة مؤشرات جديدة.

<http://www.arabwomenlegal-emap.org/Pages/AboutUs.aspx>

تتضمن هذه المنصة مؤشرات محينة لـ 20 دولة عربية وكذلك ما يقارب 420 قانون وطني من الأحوال الشخصية وقوانين العمل والجنسية والتعليم... وبالرجوع إلى الدساتير والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدول والإجراءات التي اتخذتها لتفعيل التزاماتها الوطنية والدولية. وتم تجميع وتحليل أكثر من 8000 نص قانوني من منظوري النوع الاجتماعي وحقوق الانسان للوقوف على

يتواصل العمل على تحيين المنظومة الإلكترونية للحقوق القانونية والإنسانية للمرأة والرجل. وهي أداة معلوماتية إلكترونية تجمع القوانين ذات الصلة بالوضع القانوني والحقوقى والمساواة بين الجنسين، تم إنجازها في إطار المشروع الإقليمي «المرأة العربية والتشريعات».

## موقع أصوات الحكمة للنساء من أجل مناهضة التطرف العنيف

تطور محور النوع الاجتماعي والتطرف العنيف ليصبح موقع واب متخصص بعنوان «أصوات الحكمة للنساء من أجل مناهضة التطرف العنيف». تم تصميمه من قبل مجموعة من الشباب ليكون منبرا للتفاعل مع موضوع هام في تونس وهو مناهضة التطرف العنيف. ويطمح «كوثر» من خلال هذا الموضوع إلى فتح فضاء للجمعيات ومراكز البحث والناشطين والناشطات لتبادل المعلومات والتجارب حول التطرف العنيف لا فقط في تونس ولكن في كل البلدان العربية، حيث وقع إثراء هذا الموقع بأشرطة فيديو وصور وأدلة وكتب ودراسات حول الموضوع.

<http://ehata.cawtarclearinghouse.org/ar/>





so special? Why and how did it acquire its unique physical properties necessary to sustain life?

She studied several aspects of planetary accretion and differentiation at University "Blaise Pascal" (Clermont-Ferrand II) in France where she worked for the Laboratory "Puddles and Volcano".

After she obtained her Master degree in 2010, she prepared a thesis at the University "Blaise Pascal", entitled "Study of chemical equilibrium between mantle and core in the context of the formation of terrestrial planets."

Asma Boujibar has published an academic article on the topic: "Metal-silicate partitioning of sulfur, new experimental and thermodynamic constraints

on planetary accretion", on Earth and Planetary Science Letters (EPSL).

Now Asma is a Postdoctoral Research Scientist at "Carnegie Institution for Science" in Washington DC, which is an institution specialized in the scientific discovery and supporting exceptional individuals.

About the Moroccan women, Asma said that "the Moroccan woman can only lead her country towards progress and democracy as long as she invests in everything she undertakes. And thanks to the long and hard associative fight for the women's rights, challenges were raised and we find today the Moroccan woman at the highest positions of decisions as well in the political sector, economic and social".



**Asma Boujibar,**  
Moroccan Petrologist,  
Geochemist, and  
Planetary Scientist:

## **The first Arab woman with Rif origins in “NASA” Agency**

Souhir Chaabani Tunisia

**Asma Boujibar is a petrologist, geochemist, and planetary scientist. She is the first Moroccan, Arab woman to have a position in the US space agency (NASA).**

**The young Moroccan researcher of rural origins, has secured a place for herself with scientists from all over the world in 2014, at the age of 27, thanks to her seriousness and discipline at school, her passion for science and her love for research and studies in Earth and the universe.**

Asma was born in Casablanca of a Moroccan father, who is an architect, and a Tunisian mother who is a plastic artist. She belongs to a scientific family, her twin sister Salma is an engineer, and her brother Adel is a specialist in computer sciences in France.

She chose this field because it is an invaluable source of knowledge and intellectual development. It integrates several disciplines, including petrology, geochemistry, experimental petrology, cosmochemistry, geodynamics, materials science, and astronomy.

In addition, the questions she aims to address are at the center of fundamental knowledge: what makes Earth



development that were held in 2018 stating the participation of the 6th and 7th AGFUND Development Forums, the participation in the 62nd session of the Commission on the Status Of Women held in New York on March 12-23, 2018.

CAWTAR participated also in the meetings of the Women, Family and Childhood Department of The League Of Arab States and in the 43th Annual Meeting of the IDB Group that was held in Tunis 1-5, 2018, followed by its participation in the organization of the regional meeting of civil society on sustainable development in the Arab region and in the regional workshop on strengthening CSOS to develop their contribution and integrate gender approach into other countries' voluntary national follow-up reports on SDG implementation.

CAWTAR and the Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA) implemented the project "Gender & Trade" which aims to "Empowering Women towards Gender Equality in the MENA Region through Gender Mainstreaming in Economic Policies and Trade Agreements". The project involved 533 participants from

six Arab countries: Algeria, Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, and Tunisia in order to provide support and expertise in terms of gender mainstreaming and human rights in economic and trade policies in MENA region. The project was designed to push toward a stronger presence for Arab women, on an equal footing with men in the economic sphere, including trade markets.



CAWTAR will work on exploring new working areas and territories, by building new and deeper partnerships in order to contribute to the emergence of societies where women are much less discriminated and marginalized, and where they can enjoy justice, fairness and equal opportunities. And with the

support of its board trustees and partnership with many international and regional organizations, CAWTAR will continue the implementation of different projects and is looking for possibilities to start new projects and programs and renew interest in domains that are of big importance to its work and areas of interest.

better knowledge of financial affairs. A core group of trainers has been created, includes 25 trainers in financial education from MFIs partners in the project, namely “Microcred” and “Taysir” from Tunisia and “Asala” from Palestine, along with the Tunisian Ministry of women, the Family, Children and the Elderly. 250 women and young people benefited from the training in entrepreneurship and financial education and some of them have succeeded in launching their own projects.

In order to strengthen the capacities of rural women in some sub-Saharan African countries, CAWTAR has brought to completion two economic projects for rural women in Senegal on “Processing and marketing of local farming products” and “Poultry farm exploitation”. CAWTAR organized on March 29, 2018, in Dakar, a training workshop on financial education for 20 women from the West African Women’s Association and Francophone Network in Senegal.

The center launched two other projects in Cote d’Ivoire in April 2018. Concerning the first project – “processing and marketing of local farming products and poultry farming in the village of Saloblu, Danané”. The project has recently witnessed significant progress on the ground especially in terms of equipment selection, practical training, rice cultivation, rice field management, and plant growth monitoring.

Concerning the second project, “Empowerment of women and girls supporting families in the Dabu region through dressmaking and hairdressing activities”, the phase of vocational training in hairdressing, beauty treatment, and dressmaking was completed, in addition to a series of training sessions for women beneficiaries in the areas of

women’s rights, reproductive health and literacy.

CAWTAR has been involved in the project on “Enhancing Business Support Organizations and Business Networks in the Southern Neighborhood” under the supervision of the union Mediterranean Confederations of Enterprises (BUSINESSMED). CAWTAR’s role is to integrate the gender approach into all components of the project and to provide expertise in the areas of financial education & inclusion and results-based on strategic planning.



**The second strategic pillar of CAWTAR’s plan of action 2017/2021 is a key prerequisite to ensure that women benefit from and contribute to sustainable development**

In this regard, CAWTAR’s program for 2018 sought to deepen knowledge of the 2030 Agenda for Sustainable Development, and strengthen civil society and media capacities to advocates for its implementation by preparing a regional report with support from ‘AGFUND’ on the role of civil society and women in achieving sustainable development goals 2030 “, which includes case studies from Arab countries on the implementation of the SDGs.

As well as developing knowledge and providing capacity-building for 65 media professionals and civil society activists in sustainable development concepts with regard to the 2030 Agenda and as part of its partnership with the Microfinance Program, CAWTAR has worked to raise CSO’ awareness of the importance of implementing the SDG’s at local level as part of an awareness day held on April 2018, focusing mainly on local actions facing environmental challenges and finding sustainable local solutions.

**The third strategic pillar goal is to provide a more favorable environment at the policy and institutional level to address gender issues and promote a full exercise of women’s rights**

CAWTAR accords significant attention to the role of advocacy in changing and developing the legislative framework in supporting women’s issues, and in establishing a more propitious environment for women’s to exercise all their rights.

The center has engaged in a host of global, regional and local events with the aim of revitalizing global partnerships for sustainable



in communication, negotiation, advocacy techniques, and in gender-sensitive budgeting and transformational leadership. Meetings as well were designed for the purpose of raising awareness of the importance of gender mainstreaming at all stages of decentralization and gender-sensitive community budgeting were supported with an awareness video and radio spots broadcast in six local radio stations. These meetings brought together over 200 representatives of local authorities, civil society organizations and the media.

CAWTAR has accorded significant attention to social empowerment through the prevention of gender-based violence. It is a key area of action which the center addresses through gender-based violence in universities, women security and peace, and violent extremism. In this context a study was conducted on “Combating gender-based violence in universities in Tunisia and Morocco”, it aspires to push for the creation of mechanisms to combat violence everywhere, through

evidence-based advocacy activities. It has undertaken to strengthen the capacities of 45 members of committees in charge of preparing a national action plan for the implementation of Security Council Resolution 1325 in Tunisia. It organized four training workshops providing expertise and technical support from Jordan and Iraq. This training program was implemented in partnership with the Tunisian Ministry of Women, the Family, Childhood and the Elderly and the UN Women Empowerment Organization.

Throughout the year 2018, CAWTAR monitored the implementation of 5 projects implemented by 8 NGO’s in Tunisia to strengthen the roles of women and youth in countering violent extremism. The center also produced an awareness video aimed at combating violent extremism, particularly among young people.

On February 2018, CAWTAR held a Dialogue Forum to present comparative experiences of laws against GVB in Morocco, Saudi Arabia, Jordan, Algeria, Lebanon, Iraq, and Tunisia.

CAWTAR also organized a workshop with 100 beneficiaries in Morocco on “Combating Gender-based Violence” in order to open a dialogue with a number of Moroccan CSOs and associations member of ANGED.

Economically, CAWTAR has been working for years on projects related to “financial inclusion” in the Arab Region. The activities carried out in 2018 were diverse, targeting microcredits institutions, coaching organizations, entrepreneurs, and women and men in marginalized regions in Tunisia and Palestine.

At the level of research, CAWTAR has prepared a study on “Financial Inclusion in Tunisia” through a sample of 1000 men and women clients of credit institutions: “Microcred”, “Taysir” and “Enda” so as to deepen knowledge of the current situation and of the main relevant stakeholders and monitor their needs, which helps to design the Center’s training programs. Moreover, a Trainer’s Manual in financial education has been developed in Arabic and French that aims at upgrading MFIs to allow young entrepreneurs to acquire a

## CAWTAR's action plan in 2018:

# Regional projects related to Empowering Women & Gender Equality

Lobna Najjar - CAWTAR

The Center for Arab Women of Training and Research CAWTAR has a strong record of accomplishments and has made significant efforts in reducing gender gaps in order to achieve sustainable development in the Arab region.

CAWTAR's programs and interventions for 2018 have been characterized by their increasing reliance on contributions from members of the Arab Gender and Development Network (ANGED) in terms of research, training, advocacy and engagement in regional and international dynamics, in particular, the 2030 Sustainable Development Strategy, which serves as an umbrella framework for the programs and activities set out in the Center's Strategic Plan.

With regard to the progress in program implementation, achieving a comprehensive and enhanced political, social and economic empowerment for women is one of the strategic pillars of CAWTAR action plan.

When it comes to women's political empowerment, CAWTAR considers that successful governance at local and national levels can be achieved only when women and youth are actively engaged and assume a leading role in establishing policies that ensure equitable development for all segments of society. At the level of research, the center has sought to deepen knowledge and awareness on political and civic participation through conducting and publishing two qualitative field studies in 2018 for a better understanding of the factors that



impede women's participation in public and political life in Tunisia, Morocco and Jordan and launching three others to shed light on the profiles of women leadership at the local level.

Besides, trainings provided to about 100 civil society activists representing over 30 local NGO's and local and regional media outlets in six Tunisian Governorates as they received capacity-building

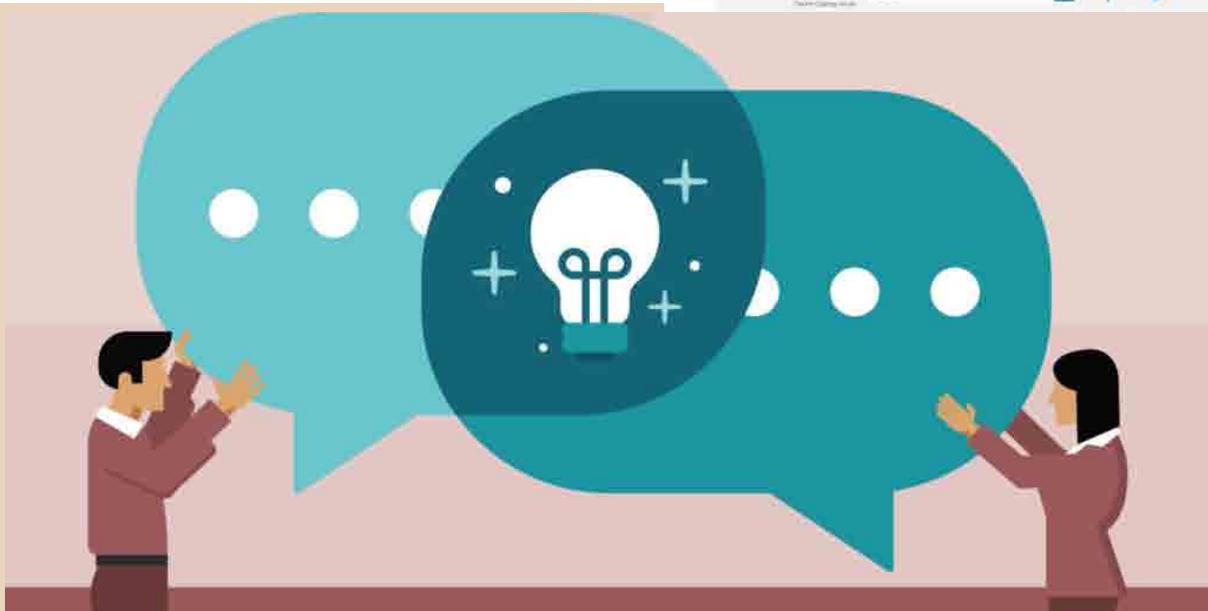
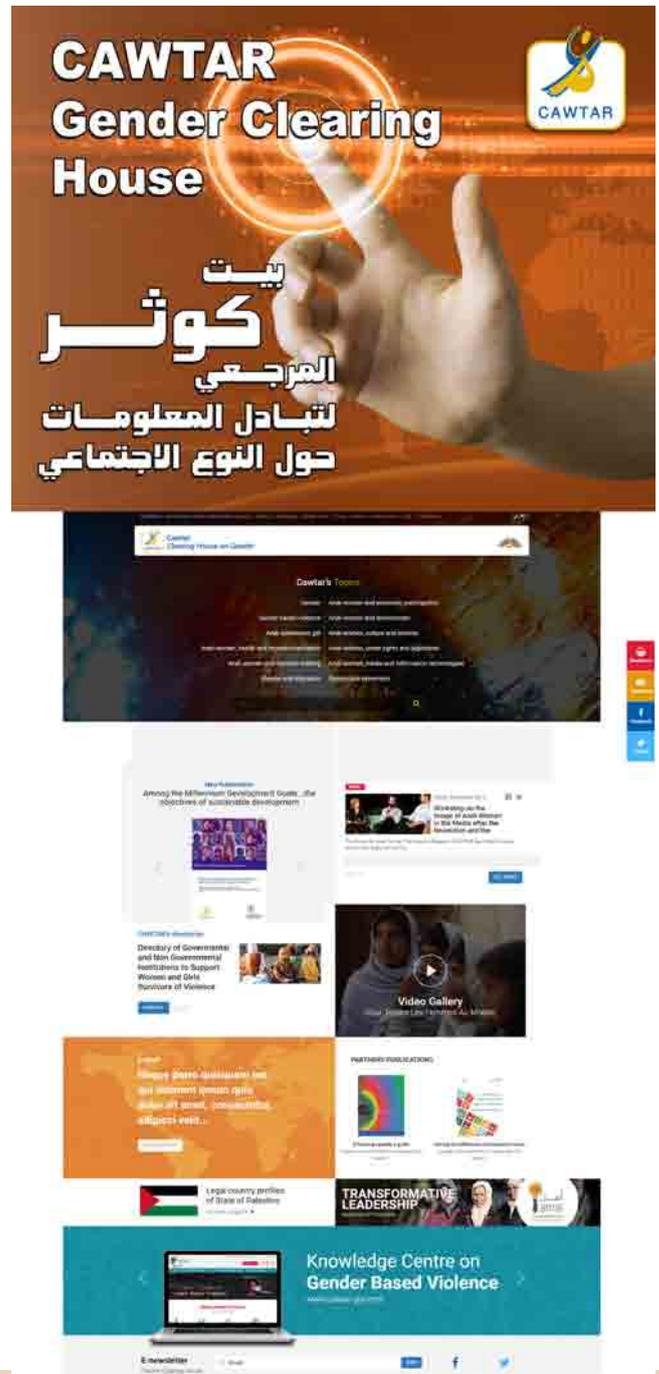
The Center also announced its 15th Contest of the best article competition on Arab women's issues with support from the IPPF under the theme of "Women in the 2030 Agenda for Sustainable Development".

CAWTAR "Clearinghouse on Gender" serves as a comprehensive resource center for information on gender issues in the region. This website was enriched with new studies, reports and films addressing Arab women. The Center is working to develop a platform on "Gender and Violent Extremism" added to an electronic window on "Gender and Trade" jointly implemented by CAWTAR and SIDA.

In addition, the center is working along with UNDP and UNIFEM on updating the electronic portal of legal and human rights of women and men as it will be launched in a new design as part of the celebration of International Women's Day 2019.

CAWTAR focused also on technical support for partners and in line with its five-year strategic plan, it has provided technical support to the World Bank Project on the Employability of unemployed youth and for the Swiss technical cooperation project on coaching local women's initiatives in water resources management.

In order to further consolidate its achievements, CAWTAR seeks for the implementation of new projects. In this respect, CAWTAR has been developing a project to support the capacities of Syrian refugee women in Lebanon and Jordan toward social and economic integration in host countries. As well as discussing a new project with the Swiss capacity-building facility (SCBF) and AGFUND involving the development of an electronic platform on financial education.



# Cawtar's supporting mechanisms: Towards a regional Center of reference on Gender and development

Lobna Najjar - CAWTAR



There is no doubt that 2018 has been a year with a strong record of achievements. Accordingly, there is a need to consolidate what has already been achieved by looking forward with optimism to the upcoming programs and actions.

CAWTAR did not only include priority topics and programs in its strategic orientations, but defined a major strategic goal for the center and its supporting structures to become one of the leading centers of reference in the region in the field of research

CAWTAR aims to enhance the Center's institutional development by establishing a benchmark for leading research institutions in the region through its two mechanisms Media Training Center and Clearinghouse on Gender, providing technical support for partners, paying special attention to the administrative and financial affairs and developing new projects.

In this regard, the Media Training Center sought to strengthen the capacities of media professionals in women and youth issues, for this reason, training was provided to media professionals, CSOs actors, and those working in the film industry.

In terms of capacity building and for the purpose of pushing for equitable and gender-sensitive media coverage, CAWTAR provided training to 15 media professionals concerned with local affairs on "Enhancing women's presence in media "with support from AGFUND. In this context, a project entitled "Fostering Gender Equality Behind The Camera" was launched on September 2018 in partnership with 'SHASHAT" and with support from EU program" Women in the Audiovisual Industry: The Southern Mediterranean Experience" offering training to 40 Tunisian and Palestinian working in the film industry to provide them with tools of gender-sensitive screenwriting and film making.

Aiming at raising awareness and advocacy for women's issues, CAWTAR has developed a map of Arab women for media that was installed in newsrooms in Lebanese, Jordanian and Mauritanian TV stations, as part of its regional project on enhancing women's presence in the local level".



CAWTARYAT as part of the Media Training Center is a newsletter that seeks to further publicize CAWTAR's various programs and activities, 4 issues of CAWTARYAT were published in 2018: offered coverage of the Center's activities, communicating the center's programs to promote women's economic empowerment, and focusing on women's economic empowerment project in sub-Saharan African countries.



Dr. Soukeina Bouraoui  
Executive Director

**D**iscrimination hampers the growth and the prosperity of society, discrimination against women, in particular, hinders progress in achieving sustainable development. In this respect, the Center of Arab Women for Training and Research CAWTAR holds the promise of fighting discrimination against Arab women and reduce gender gaps. Important steps have already taken place in order to effectively tackle this issue and consequently achieve sustainable development in the Arab region.

The 2018 programs and actions of CAWTAR (second year of its strategic plan 2017-2021) have increasingly drawn on the contributions of the members of several regional and international institutions, most notably the Arab Network for Gender And Development (ANGED) in terms of research, training, advocacy and engagement in regional and international dynamics, particularly the 2030 Agenda for Sustainable Development which serves as an umbrella framework for the programs set out in the Center's Strategic Plan.

The contribution of ANGED members to CAWTAR's work and outputs has recently been crowned with AGFUND's support to a new project entitled "Achieving Sustainable Development Goals in Jordan, Tunisia, Bahrain, and Oman". The Center largely relies on the contributions of ANGED Network in the implementation of its strategic plan, as it offers a wealth of human and intellectual resources that should be optimally invested to confer more efficiency to the Center's actions and programs.

On the other hand, CAWTAR has engaged in key international, regional, and Arab initiatives and processes designed to strengthen networking, joint action, and advocacy for policies and legislation guaranteeing the rights of women and girls.

CAWTAR has been strategic partnerships with the Arab Gulf Program for Development (AGFUND) as well as the League of Arab States, the Union for the Mediterranean, the UN Commission on the Status of Women, the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), the Francophone Conference on Women (OIF) and the ISDB Group.

It is worth mentioning that CAWTAR's objectives are aligned with the essence of Sustainable Development Goals (SDGs) particularly in the fifth Goal: "achieve gender equality and empower all women and girls".

Edited by the Center of Arab  
Women for Training and Research

## CAWTAR's action plan in 2018:

## Regional projects related to Empowering Women & Gender Equality

## Cawtar's supporting mechanisms: Towards a regional Center of reference on Gender and development



كوتريات عدد 71 ديسمبر - كانون الأول 2018

نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية

للتدريب والبحوث كوتار

Edited by the Center of Arab

Women for Training and Research

Cawtaryat 71 - 2018

- المدبرة التنفيذية : د. سكيبة بوراوي
- مدبرة التحرير : اعتدال المجبري
- رئيسة التحرير : لبنى النجار الزغلامي
- فريق التحرير : أحمد عبد الناظر - تونس  
سهر شعباني - تونس  
سهر جرادات - الأردن  
ماريانا خياط - لبنان  
بسام عيشة - ليبيا

الأراء الواردة في المقالات المفضاة تعبر عن الرأي  
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوتار

Signed articles do not necessarily  
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT

7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord  
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS  
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002  
cawtar@cawtar.org  
www.cawtar.org